تباين مواقف الأحزاب التونسية من تشكيل الحكومة الجديدة

تباينت مواقف الأحزاب التونسية من تشكيلة الحكومة الجديدة، حيث اعتبرها البعض «حكومة الرئيس»، فيما سماها البعض الآخر «حكومة انقلاب»، بينما وصفها آخرون بأنها «مجرد حكومة لفترة استثنائية»، وهو تباين يعكس حدة الخلاف السائد حول المشهد السياسي في تونس.

وقال مصطفى بن أحمد، القيادي في «حركة تحيا تونس»، إن أهم سؤال يطرح على الحكومة الجديدة هو حجم الإمكانات المالية، التي ستخول لها لبدء الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وهامش حرية اتخاذ القرار المتاح لها، معتبراً أن «آفاق هذه الحكومة ضبابي وغير واضح، خصوصاً في ظل استمرار العمل بالتدابير الاستثنائية، وعدم تحديد موعد لإنهائها، وتجميد أنشطة البرلمان».

من ناحيته، أكد أسامة الخليفي، القيادي في حزب قلب تونس، أن هذه الحكومة «تبقى غير شرعية، وهي ثالث حكومة يشكلها الرئيس قيس سعيد، بعد فشل اختياره الأول مع إلياس الفخفاخ، وتآزم الاختيار الثاني مع هشام المشيشي».

في المقابل، قال هيكل المكي، القيادي في حركة الشعب المؤيدة للتدابير الاستثنائية، إن الحكومة الجديدة مطالبة بخوض حرب حقيقية ضد منظومة الفساد واقتصاد الريع. واعتبر أنه «من حق الرئيس أن يعين وزراء موالين له، لأنه سيتحمل لوحده مسؤولية النتائج، التي سيتم تحقيقها».

أكد تنفيذ 43 استهدافاً أسفرت عن تحييد 134 إرهابياً

التحالف: الحوثيون يمنعون دخول المساعدات إلى عبدية مأرب

أكد تحالف دعم الشرعية في اليمن أن الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران منعت دخول المنظمات الإغاثية والمساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحاصرين بمديرية العبدية (جنوب مأرب).

وكشف التحالف أنه نفذ خلال الساعات الـ24 الماضية 43 عملية استهداف لآليات وعناصر الميليشيا بالعبدية، مبيناً أن عملية الاستهداف شملت تدمير 9 آليات عسكرية، وخسائر بشرية تجاوزت 134 عنصراً إرهابياً.

وأضاف التحالف، في بيان، أن «الميليشيا الحوثية منعت دخول المنظمات الإغاثية والمساعدات الإغاثية إلى المدنيين المحاصرين».

وتفرض ميليشيات الحوثي حصاراً خانقاً من جميع الجهات على العبدية يهدد ما لا يقل عن 9827 طفلاً يعيشون تحت الحصار، ويعانون من سوء التغذية، منهم 2465 يعانون من سوء التغذية الحاد، بينما تحتاج 3451 امرأة إلى الرعاية الصحية والإنجابية.

وأكدت قوات تحالف دعم الجيش الوطني اليمني ورجال القبائل ضرورة فك الحصار عن المدنيين بمديرية العبدية، مشيرة إلى أن الوضع الإنساني بالعبدية مأساوي، وأنها تنظر «في جميع الخيارات الإنسانية والعملياتية». كما دعا التحالف المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية إلى تحمل المسؤولية في فك الحصار عن المدنيين بالعبدية.

وفي السياق نفسه، وجه معمر الإرياني، وزير الإعلام والثقافة والسياحة في الحكومة اليمنية، نداءً عاجلاً للمجتمع الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والمبعوثين الأممي والأميركي، لوقف جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي ترتكبها ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران بحق المدنيين في مديرية العبدية بمحافظة مأرب بعد فرضها حصاراً غاشماً على المديرية.

وقال الإرياني، في تصريحات رسمية، إن مديرية العبدية التي تتعرض لحصار حوثي غاشم منذ قرابة شهر تحتضن أكثر من 35 ألف نسمة من السكان الأصليين والنازحين، غالبيتهم من كبار السن والنساء والأطفال، وإنه لا يوجد في المديرية أي ألوية عسكرية أو معسكرات أو أهداف عسكرية.

وأضاف أن المديرية تتعرض لعدوان بربري من ميليشيا الحوثي منذ عام 2015، وأنه في سبتمبر (أيلول) 2021 فرضت الميليشيا حصاراً خانقاً عليها، ومنعت الإمدادات الغذائية والطبية بهدف تجويع المدنيين، ما أدى إلى نفاد المواد الغذائية والأدوية من المستشفى المحلي الذي يعتمد عليه غالبية السكان.

وأشار الوزير اليمني إلى قصف ميليشيا الحوثي المناطق الآهلة بالسكان ومخيمات النازحين في المديرية بالصواريخ الباليستية والطائرات المفخخة ومختلف الأسلحة الثقيلة، حيث استهدفت بشكل ممنهج متعمد المدنيين من النساء والأطفال بهدف الإيقاع بأكبر قدر من الضحايا، والإضرار بالممتلكات الخاصة ومخيمات النازحين.

وبحسب ما أكده فريق وحدة الرصد والتوثيق بمكتب حقوق الإنسان بمحافظة مأرب، فإن الميليشيا الحوثية شنت 2523 هجوماً استهدف المدنيين في المديرية، في حين توقفت 18 مدرسة عن التعليم بسبب استهدافها من قبل الميليشيات بالمقذوفات الصاروخية.

القتال في اليمن

اليمن يشدد على ملاحقة «الإرهاب» عقب مقتل 3 ضباط في حضرموت

شددت الحكومة اليمنية على الأجهزة الأمنية والعسكرية لملاحقة الخلايا الإرهابية في البلاد وذلك عقب مقتل ثلاثة من ضباط وزارة الداخلية في مدينة سيئون ثاني أكبر المدن في محافظة حضرموت (شرق)، خلال تفجير عبوة ناسفة في سيارة كانوا يستقلونها.

وذكرت المصادر الرسمية أن رئيس الحكومة معين عبد الملك الذي يجري حاليا زيارة رسمية إلى مصر، وجه الأجهزة العسكرية والأمنية، بتشديد الإجراءات الأمنية واتخاذ التدابير اللازمة لتعقب وملاحقة الخلايا الإرهابية التي تحاول زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظات المحررة، مؤكدا على أهمية استنهاض الوعي المجتمعي لمساعدة أجهزة الدولة في كشف هذه الخلايا التي تعمل بتخادم واضح مع الانقلاب الحوثي.

تصريحات رئيس الحكومة اليمنية جاءت خلال اتصال أجراه مع وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عصام الكثيري، لمتابعة تداعيات العملية الإرهابية الغادرة التي استهدفت بعبوة ناسفة سيارة ضباط، ونجم عنها مقتل ثلاثة منهم، وفق ما نقلته وكالة «سبأ» الحكومية.

ونقلت المصادر عن عبد الملك أنه أشار إلى أهمية الحزم وعدم التهاون في ردع الخلايا الإرهابية وملاحقتها، ووضع آليات فاعلة لمنع تكرار حصول الخروق الأمنية كما حدث في هذه العملية الإرهابية بسيئون وقبلها خلال استهداف وزير الزراعة والري ومحافظ عدن في العاصمة المؤقتة، لافتا إلى دلالات توقيت تحركات الخلايا الإرهابية والتخريبية في المحافظات المحررة بالتزامن مع التصعيد الحوثي، وأهمية العمل على ردع وإفشال هذه التحركات.

وأكد عبد الملك أن حكومته لن تتوانى عن اتخاذ كل الإجراءات الرادعة لاستئصال شأفة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله وصوره، وتقديم كل الدعم للأجهزة العسكرية والأمنية للقيام بواجباتها، والتنسيق مع شركاء اليمن، للقضاء على آفة الإرهاب.

إلى ذلك، أفادت المصادر بأن عبد الملك اطلع من المسؤول المحلي على تقرير أولي «حول ملابسات العملية الإرهابية والإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية لتمشيط المنطقة بحثا عن منفذيها»، وأنه أشار إلى «التنسيق الجاري مع المؤسسة العسكرية والأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار في وادي حضرموت واستئصال وملاحقة الخلايا الإرهابية تحت أي غطاء كانت».

في غضون ذلك نعت وزارة الداخلية اليمنية الضباط الثلاثة وقالت إنها عادت للعمل بكل قوامها وإداراتها من داخل البلاد، بعد سنوات من عمل الوزارة كغيرها من الوزارات من السعودية، إثر انقلاب ميليشيا الحوثي وسيطرتها على مؤسسات الدولة في صنعاء عام 2014.

ووصفت الهجوم في بيان بأنه «عمل إرهابي» تم بزرع عبوة ناسفة، مشيرة إلى أن قوات الأمن تجري حاليا تمشيطا للمنطقة للبحث عن منفذي الحادث.

الأمم المتحدة تندد بارتكاب «أحداث مروعة» في ليبيا

ندد المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بارتكاب «سلسلة من اث المروعة» في ليبيا، أدت إلى مقتل ستة أشخاص على الأقل بين المهاجرين، وطالبي اللجوء على أيدي قوات الأمن، بحسب ما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية.

وقالت المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مارتا هورتادو، للصحافيين في جنيف: «نشعر ببالغ القلق إزاء المعاناة، التي ما زال المهاجرون وطالبو اللجوء يواجهونها في ليبيا، حيث يتعرضون بشكل يومي لعدد لا يحصى من الانتهاكات لحقوقهم، والتجاوزات من قبل جهات حكومية وغير حكومية»، مشيرة إلى عدة حوادث وقعت بين الأول والثامن من أكتوبر الجاري، خلفت ما لا يقل عن ستة قتلى، بحسب حصيلة أولية.

وأكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ، أن قوات الأمن الليبية استخدمت القوة على نحو «غير ضروري وغير متناسب» لاحتجاز مهاجرين أفارقة، وأطلقت النار عليهم، ما أودى بحياة بعضهم، مطالبة بإجراء تحقيقات فورية.

وفي الأول من أكتوبر، قُتل شخص على الأقل، عندما داهمت عناصر من وزارة الداخلية حياً فقيراً غرب طرابلس، يضم مئات المهاجرين وطالبي اللجوء. كما أسفرت العملية عن جرح خمسة أشخاص على الأقل، وتوقيف ما لا يقل عن أربعة آلاف آخرين حُشروا في «زنزانات مكتظة مع القليل من الطعام والماء» في مركز «المباني».

وفي الثاني من الشهر نفسه، نُقل عدة مئات من المهاجرين إلى مركز احتجاز في مدينة غريان، الذي فر منه 500 مهاجر في السادس من أكتوبر الجاري. فأطلق الحراس النار، وقتلوا «أربعة أشخاص على الأقل»، وجرحوا «كثيرين آخرين»، بحسب حصيلة أولية للمفوضية. وبعد ذلك بيومين فقط، أطلق حراس مركز «المباني» النار على الموقوفين، «ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد غير معروف»، بحسب المتحدثة، مضيفة أنه تم القبض على كثير من الفارين.

وكان متحدث باسم المنظمة الدولية للهجرة قد أشار إلى مقتل ستة فارين الماضي، على أيدي الحراس.

وتندد الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الدولية المعنية بشؤون الهجرة، تكراراً، بالظروف اللاإنسانية داخل مراكز الاحتجاز في ليبيا، حيث يُحتجز المهاجرون واللاجئون في مرافق شديدة الاكتظاظ.

تحالف «الفتح» يرفض نتائج الانتخابات ويتوعد بـ«إجراءات»

بوادر مواجهة مسلحة بين الصدر وأحزاب «حشدية»

بدأت المماحكات داخل القوى الشيعية؛ بما ينذر بحدوث صدام مسلح، بعد ظهور النتائج غير المتوقعة للانتخابات العراقية. زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر؛ الذي تصدرت كتلته «الكتلة الصدرية» نتائج الانتخابات بحصولها على 73 مقعداً قابلة للزيادة؛ كما تقول أوساط الصدريين، استبق ما بدا أنها تفاهمات بين القوى الشيعية عقدت مساء أول من في منزل زعيم «ائتلاف دولة القانون» رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

وطبقاً للتسريبات؛ فإن هذه التفاهمات تتجه نحو البدء بإجراء تفاهمات مع قوى سياسية أخرى بهدف تكوين الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً. التفاهمات شملت القوى الشيعية التي فوجئت بنتائجها التي تمثل انتكاسة غير متوقعة لها. التفاهمات بين هذه القوى، وفي مقدمتها «تحالف الفتح» بزعامة هادي العامري أبرز الخاسرين وكذلك «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم رغم أنه هنأ الفائزين بتغريدة له، دارت؛ طبقاً للمعلومات التي حصلت عليها «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة، في مسارين: الأول محاولة إجراء مباحثات مع كتل أخرى (شيعية – سنية – كردية)، بينما المسار الثاني هو الاتجاه لرفض نتائج الانتخابات.

في المسار الأول يجب أن تمضي الأمور باتجاه تكوين الكتلة الكبرى. لكن الخلافات لا تزال قائمة بشأنها منذ انتخابات عام 2010 وحتى . فالمطلوب الوصول إلى رقم يتخطى الرقم الذي حصل عليه «التيار الصدري» (73 مقعداً). ومما يعزز إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف بالنسبة للقوى الشيعية الخاسرة هي المفاجأة التي حققها ائتلاف المالكي الذي قفزت مقاعده من 26 مقعداً في انتخابات 2018 إلى 37 مقعداً في هذه الانتخابات.

أمام هذه المفاجأة الإيجابية بالنسبة للمالكي هناك مفاجآت سلبية قوامها حصول «الفتح» على 14 مقعداً بينما كان لديه 47 مقعداً في انتخابات عام 2018. الأمر نفسه ينطبق على «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم الذي شكل تحالفاً أطلق عليه «تحالف قوى الدولة»، لكن هذا التحالف لم يحصل إلا على مقعدين؛ بينما كان لديه في انتخابات 2018 نحو 22 مقعداً.

على مستوى الخسائر الشخصية، وشيعياً دائماً، فإن أبرز الخاسرين أيضاً هما رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الذي حاز مقعدين؛ بينما لم يحصل رئيس «هيئة الحشد الشعبي» زعيم «العقد الوطني» فالح الفياض على أي مقعد.

وفي سياق المسار الأول؛ فإن النية، طبقاً للمعلومات وطبقاً لتفاهمات منزل المالكي، تتجه للبحث عن حلفاء في مقابل حلفاء الصدر المحتملين وهما «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني، و«حزب تقدم» بزعامة محمد الحلبوسي.

أما المسار الثاني؛ فهو الإعلان عن رفض نتائج الانتخابات، لا سيما من قبل «كتلة الفتح». وفي هذا السياق؛ صدر بيان عمّا سمي «الإطار التنسيقي» وقعه عدد من القادة الشيعة شكك في نتائج الانتخابات، وعدّ أن إجراءات المفوضية غير صحيحة. وفيما بدا أنهم يؤمنون، كما أعلنوا، بالمسار الديمقراطي عبر تقديم طعون، لكن التهديدات المعلنة مرة والمبطنة مرة أخرى أظهرت أن احتمال المواجهة قائم؛ الأمر الذي دعا الصدر إلى المضي قدماً في ترسيخ انتصاره عبر تأكيده تشكيل حكومة مستقلة عن أي تدخل خارجي (لا شرقية ولا غربية)، كما أنه حدد بوضوح أن من بين أولوياته حصر السلاح بيد الدولة.

مناصرو تيار الصدر

رئيس الوزراء يعقد اجتماعات غير رسمية لإزابة خلافات شركاء الائتلاف

المخابرات السودانية تحظر سفر عضو في مجلس السيادة ووزير

كشفت مصادر مأذونة في الحكومة الانتقالية أن جهاز المخابرات العامة السوداني أبلغ سلطات أمن المطارات بحظر مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة من السفر، أبرزهم عضو مجلس السيادة الانتقالي محمد الفكي سليمان ووزير مجلس الوزراء خالد عمر يوسف وأعضاء لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، في سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، في غضون ذلك يواصل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك سلسلة اجتماعات مع التحالف الحاكم ومنشقين عنه، وفقا لمبادرته الرامية لتوحيد «قوى الثورة».

وقال مصدر تحدث لـ«الشرق الأوسط» ، إن جهاز المخابرات العامة سلم قائمة بأسماء المحظورين لسلطات أمن مطارات، بالتزامن مع المحاولة الانقلابية الفاشلة، تضم عضو مجلس السيادة الانتقالي محمد الفكي سليمان ووزير وزارة مجلس الوزراء خالد عمر يوسف ومقرر لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وجدي صالح، والمتحدث باسم اللجنة صلاح مناع، وأضعاء اللجنة بابكر فيصل وطه عثمان إسحاق.

وبحسب المعلومات، فإن سلطات الأمن كانت قد منعت المتحدث باسم اللجنة صلاح مناع من السفر للعاصمة المصرية القاهرة، قبل أن تتراجع وتسمح له بالسفر، وفور معرفة الخبر، شكل وزير وزارة مجلس الوزراء خالد عمر لجنة تقصي مشتركة بين مجلس الوزراء وجهاز المخابرات للتحقيق حول الواقعة، ومعرفة تفاصيلها، ومن يقف خلفها من المسؤولين.

من جهة أخرى، عقد رئيس الوزراء سلسلة لقاءات غير نظامية مع أطراف الحرية والتغيير، تناولت الخلافات بين المنشقين عن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير وأعضاء التحالف الموقعين على الوثيقة الدستورية، وأبرزهم وزير المالية جبريل إبراهيم وحاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، وأطلقوا على أنفسهم قوى إعلان الحرية والتغيير أيضاً، وذلك إنفاذا لمبادرته الرامية لتوحيد قوى الثورة.

ووفقاً للمصدر الذي تحدث لـ«الشرق الأوسط»، فإن قوى إعلان الحرية والتغيير رفضت مقترحا بعقد لقاء مشترك بين الفريقين، بصفتهما قوى إعلان حرية وتغيير، ما اضطر رئيس الوزراء لعقد اجتماع غير رسمي تحت لافتة «قادة سياسيين»، ظل مستمراً حتى وقت متأخر من ليل ، دون أن تخرج منه معلومات بما حدث.

وأعلنت مجموعة منشقة من إعلان الحرية والتغيير، تضم أعضاء في الحكومة ممثلين وفقاً لاتفاقية سلام جوبا، أبرزهم وزير المالية جبريل إبراهيم، وحاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، وهم مشاركون في الحكومة الانتقالية بأكثر من وزارة، متهمين التحالف الحاكم بإقصائهم واختطاف الثورة من الثوار.